«طالبان أفغانستان» تنضم إلى حملة الإدانات الدولية الواسعة للعملية الشنيعة

باكستان تشيع ضحايا هجوم مدرسة بيشاور الدامي ... وشريف يعيد العمل بعقوبة الإعدام

امهات الضحايا يبكين فقدان اكبادهن

بيشاور صلت على الضحايا خلال مراسم مهيبة امس

عواصم - «وكالات» : اعلنت باكستان امس إلغاء تعليق عقوبة الإعدام في حالات «الإرهاب»، وذلك بعد الهجوم الذي شنته حركة طالبان باكستان على مدرسة تابعة للجيش في بيشاور امس وقتل فيه 141 شخصا.

وقال متحدث باسم الحكومة الباكستانية ان رئيس الوزراء نواز شريف الغى وقف العمل بعقوبة الإعدام، بعد مقتل 132 طالبا وتسعة مدرسين في هجوم شنته حركة طالبان على مدرسة في بيشاور «شمال غرب» امس، واثار موجة استنكار واسعة داخل البلاد وخارجها.

وتصدر احكام الإعدام في باكستان بشكل متكرر عادة، لكن هذه العقوبة لم تعد تطبق منذ العام 2008 إلا في الحالات المرتبطة بالأحكام العرفية، وذلك بموجب تجميد لهذه العقوبة القصوى.

وتقدر منظمة العفو الدولية ان هناك حوالي ثمانية آلاف محكوم بالإعدام في السجون الباكستانية. وتمت محاكمة بعضهم امام محكمة «مكافحة الإرهاب» رغم ان جرائمهم ليست مرتبطة بشكل مباشر بقضايا ارهاب، كما تقول منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.

واتاح تعليق عقوبة الإعدام لباكستان الحصول على وضع يمكنها من ان تصدر العديد من منتجاتها الى الاتحاد الاوروبي بدون عراقيل جمركية.

وكان رئيس الوزراء الباكستاني قد اعلن الحداد لثلاثة ايام في البلاد على ضحايا المدرسة، واصفا الحادث بانه «ماساة وطنية»، كما ادانت عدة دول ومنظمات دولية الهجوم.

وجرت في مدينة بشاور امس مراسم تشييع ودفن قتلى الهجوم.

وتزاحم المشيعون حول توابيت الضحايا التي زينت بالزهور، بينما ظل عدد من العوائل ينتظر في المستشفيات لسماع اخبار عن ابنائهم الجرحى.

وتوالت صيحات الادانة من زعماء العالم لهذا الهجوم المروع الذي شنته حركة طالبان باكستان وادان بشاعته الجميع بما فيهم حليف الحركة حركة طالبان في افغانستان.

ويقول الجيش الباكستاني ان هجوم الثلاثاء نفذه سبعة مهاجمين من طالبان كانوا جميعا يرتدون احزمة ناسفة.

واوضح انهم شقوا طريقهم عبر سياج من الأسلاك المحيط بالمدرسة للدخول إليها من الجهة الخلفية وهاجموا قاعة كبيرة فيها، كان الاطفال يؤدون امتحاناتهم فيها.

ثم تنقلوا من صف إلى آخر من صفوف المدرسة التي يديرها الجيش الباكستاني، مطلقين النار على الطلبة والمعلمين حيثما وجدوهم، بحسب شهادة الناجين.

واستمر حصار المدرسة التي يدرس فيها ابناء وبنات العسكريين والمدنيين نحو ثمان ساعات.

وكانت حصيلة الجرحى 125 شخصا، بحسب احصائية للجيش الذي اشار الى ان مقتل جميع المهاجمين السبعة، واجلاء المئات من الناس من المنطقة.

وتحاول طالبان باكستان تبرير هجومها الدموي هذا بالقول انه جاء انتقاما من الجيش الذي يشن حملة ضدهم.

وقال متحدث باسم المسلحين إن اختيار المدرسة هدفا لهجومهم، لأن «الحكومة تستهدف عائلاتنا ونساءنا»، مضيفا «نريدهم ان يشعروا بالألم».

وانتظم المشيعون في صفوف لأداء الصلاة على أرواح الضحايا مع حلول المساء.

ووضع امامهم نعش يضم جثمانا مكفنا لاحد المعلمين في المدرسة وقد غطي بالزهور.

وفي جنازة احد الطلبة قال والده لوكالة أسوشيتد برس «لم يكن سوى في الخامسة عشرة من العمر، وكان في المرحلة الثامنة من الدراسة» واضاف «قابلته ليلا وانا غير قادر الآن عن التعبير عما دار بيننا من حديث، تعشينا معا. وفي الصباح استيقظ هو قبلي وذهب إلى المدرسة في حدود الساعة الـ 11».

واكمل «كنت في المحكمة عندما تلقيت اتصالا هاتفيا بشان الحادثة، فركضت إلى المستشفى ... لقد اصيب برصاصة مباشرة في صدة ورصاصة أخرى في يده. آسف لا استطيع ان اتكلم اكثر عن ذلك».

وقال ساجد خان، وهو عم الطالب علي شير البالغ من العمر 10 سنوات، لوكالة أنباء فرانس برس إن ابن أخيه كان يخطط لأن يصبح طبيبا لكن بدلا من ذلك وضعه الرب في كفن.

واضاف «لا نستطيع ان ننتقم من الإرهابيين لكننا نصلي إلى الله كي ينتقم منهم».

ويقول الجيش إن غالبية تلاميذ المدرسة، وعددهم 500، قد تم إجلاؤهم.

ويبدو أن المسلحين كانوا عازمين على قتل أضخم عدد ممكن من التلاميذ وليس احتجاز رهائن كما كان مُعتقدا في وقت سابق، بحسب شاهزيب جيلاني، مراسل بي بي سي في كراتشي.

وقالت طبيبة في مستشفى محلي إن الكثير من التلاميذ في «حالة سيئة جدا»، مشيرة إلى إصابة بعضهم بجروح في الرأس.

وتجمعت أسر التلاميذ في حالة من الذعر حول المستشفيات للاطمئنان على أبنائهم.

وتقع المدرسة بالقرب من مجمع عسكري في مدينة بيشاور القريبة من الحدود الأفغانية والتي شهدت بعضا من أسوأ أعمال العنف أثناء تمرد طالبان المستمر منذ سنوات.

وخلال السنوات القليلة الماضية، قُتل آلاف الباكستانيين في أعمال العنف التي ينفذها المسلحون، لكن الهجوم على المدرسة تسبب في صدمة غير مسبوقة، حيث يُنظر إليه باعتباره الأسوأ في تاريخ البلد.

اليونان : حكومة ساماراس تقع في المطب البرلماني

اثينا - «وكالات» : واجه رئيس الوزراء اليوناني انطونيو ساماراس يوم الأربعاء الجولة الأولى من ثلاث جولات من تصويت حاسم على منصب رئيس الدولة سيحدد إن كانت البلاد ستضطر لإجراء انتخابات عامة مبكرة أو ستدخل في فترة اضطراب سياسي جديدة.

ومن الطبيعي فشل ائتلاف ساماراس اليساري المحافظ في الجولة الأولى التي احتاج فيها لكسب تأييد 200 مشرع من بين اعضاء البرلمان المؤلف من 300 عضو لانتخاب مرشحه للرئاسة ستافروس ديماس.

ويسيطر الائتلاف الحاكم على 155 مقعدا بالبرلمان. ويقول مسؤولون بالائتلاف إن اي تأييد اقل من 160 صوتا سيعتبر ضربة للحكومة في حين سيعتبر حصولها على 170 صوتا أو أكثر أداء قويا يوحي بان بمقدورها الفوز بالاصوات المطلوبة في الجولة الأخيرة.

ومنصب رئيس الدولة منصب شرفي إلى حد كبير في اليونان لكن الفشل في انتخاب رئيس باغلبية ثلاثة اخماس اعضاء البرلمان يستدعي إجراء انتخابات مبكرة.

وفي حالة إجراء انتخابات عامة مبكرة ترجح استطلاعات الرأي فوز الائتلاف اليساري الراديكالي المعروف بحزب سيريزا الذي تعهد بالتخلص من برنامج الإنقاذ الاقتصادي الذي تعول عليه اليونان لتفادي الانهيار المالي.

وتسببت المخاوف من فتح صفحة جديدة من الشكوك السياسية الطويلة في انهيار أسعار الأسهم والسندات اليونانية منذ اعلن ساماراس الأسبوع الماضي عن إجراء التصويت على منصب الرئيس هذا الشهر بدلا من فبراير شباط. وهوت الأسهم اليونانية باكثر من 20 في المئة في ثلاثة أيام الأسبوع الماضي بينما قفز العائد على السندات لأجل عشر سنوات باكثر من تسعة في المئة.

فيتنام : انهيار نفق يحاصر 12 عاملاً في لام دونغ

كوالالمبور - «كونا» : قالت الشرطة الفيتنامية امس ان نحو 12 عاملا حوصروا الليلة قبل الماضية اثر انهيار نفق مشروع «دا دانغ داجومو» للطاقة الكهرومائية الواقع في مقاطعة مرتفعات «لام دونغ» المركزية وهو على قيد الانشاء. واوضح رئيس قسم مكافحة الحرائق والانقاذ في شرطة مقاطعة «لام دونج» الفيتنامية هوانغ تسونغ تاو في تصريح صحفي ان «العمال كانوا في طريقهم الى موقع بناء داخل النفق عندما انهار نحو 500 متر من مدخل النفق».

وذكر ان هناك احتمالا كبيرا ان ينهار جزء آخر من المشروع لكن لم يتم تحديد أسباب انهيار النفق حتى الآن.

واكد ان رجال الانقاذ بدأوا على الفور عملية انقاذ العمال الـ12 المحاصرين حيث تم ضخ الأوكسجين داخل النفق وتم الاتصال بهم وقال انهم بصحة جيدة.

وبين هوانغ تسونغ تاو ان رجال الانقاذ ازالوا الصخور والتراب من النفق بعد 12 ساعة من انهياره وقاموا بتعزيز سقفه وتوسيع ثقب الحفر من أجل دفع أنبوب قطره 0.6 متر ليستطيع العمال المحاصرون الخروج من خلاله.

يذكر ان مشروع محطة «دا دانغ داجومو» للطاقة الكهرومائية يقع في مقاطعة المرتفعات الوسطى «لام دونغ المركزية» وسط فيتنام وهو واحد من اهم مشاريع الطاقة التي لاتزال قيد الانشاء في فيتنام.

تتمات

«خروج عن النص»

النصاب إلى إنهائها مبكرا ، فيما ينتظر ان تعاود الجلسات سخونتها اليوم ، حين يبحث المجلس قانون جمع السلاح ، واستعدادات الحكومة للتعامل مع تراجع أسعار النفط ، وحذر نواب الحكومة من ان تاتي الحكومة للجلسة دون استعداد جيد لموضوع النفط بشكل خاص.

وخلال مناقشة بند الأسئلة اعلن وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل ان الوزارة خصصت شققا سكنية في مشروع شمال غرب الصليبخات ، لملاك شقق الصوابر الحاليين ، سينقلون اليها خلال شهر فبراير المقبل.

وحول سبب مطالبة املاك الدولة لملاك شقق الصوابر الكويتيين ، باخلائها خلال اسبوعين علما انهم يدفعون 550 دينارا شهريا الى املاك الدولة ، قال ابل إنه لم يتبق سوى 70 شقة يقطنها مواطنون في مجمع الصوابر السكني ، وخصصنا لملاكها شققا سكنية في مشروع شمال غرب الصليبيخات ، مشيرا الى وجود تنسيق بين وزارتي الدولة لشؤون الاسكان ووزارة المالية في هذا الصدد.

من ناحيته قال النائب د . يوسف الزلزلة : إن موضوع شقق الصوابر متعلق بمجموعة كبيرة من الكويتيين الذين ابتلوا بمجمع الصوابر ، الذي اوهموا به الكثيرين بانه جنة العصر .. الحكومة ثمنت شقق الصوابر بمبالغ زهيده ، وسكان المجمع ضاعوا بين حانة ومانة ، الاسكان والمالية ، ولا يمكن للحكومة ان تتعامل بهذا الاسلوب مع اسر كويتية كريمة ، والمبالغ التي رصدت لهذه الاسر لا تشتري اي بيت باقل المساحات .. اتمنى من وزير الاسكان ان يخفف عبء الاسر الكويتية.. الحكومة تطلب من هذه الاسر ان يدفعوا 550 دينارا ايجارا ، بينما شقق الصوابر تؤجر بمبلغ 300 دينار ، ونعتقد أن وزير الاسكان فعلا رجل مصلح

من جهته أكد وزير الصحة الدكتور علي العبيدي ردا على سؤال نيابي ، عما اذا كانت الاعلانات التي تتناول بيع منتجات طبية في الصحف الاعلانية مرخصة من وزارة الصحة بعد فحصها ، ان وزارته احالت العديد من المسؤولين عن الاعلانات الصحية غير المطابقة للشروط المطلوبة الى النيابة العامة.

وأوضح الوزير العبيدي ان قطاع الرقابة الدوائية من القطاعات المهمة في وزارة الصحة ، لافتا إلى ان الوزارة لديها لجنة لتقييم هذه الاعلانات قبل نشرها واعلانها في الصحف.

وناقش المجلس الى مناقشة عرض وزارة الاشغال حول مشاريعها .

وقال وكيل الاشغال المساعد المهندس احمد الحصان :جسر جابر طوله 36 كيلو متر وعبارة عن ثلاث حارات اضافه إلى حارة امان وذلك لكل اتجاه ..والجسر يختصر المسافة من ساعة وربع الى 25 دقيقة .

وقال وزير الأشغال العامة المهندس عبد العزيز الإبراهيم إن مجموع المشاريع لدي وزارة الاشغال سواء القائمة او التي تم طرحها او التي ستطرح مستقبلا مجموعها جميعا تتجاوز سبعة مليارات .

وقال وكيل الاشغال المساعد المهندس احمد الحصان :جسر جابر طوله 36 كيلو متر وعبارة عن ثلاث حارات اضافه إلى حارة امان وذلك لكل اتجاه ..والجسر يختصر المسافة من ساعة وربع إلى 25 دقيقة ، وسوف ينتهي العمل في جسر جابر ووصلة الدوحة في نهاية 2018 ،ونسبة الانجاز حاليا في جسر جابر بلغت 25 في المئة ولا يوجد فيه تاخير عن البرنامج الزمني ..ويعتبر من اطول الجسور في العالم ..وارتفاع الجسر 23 مترا لكي يسمح بمرور السفن في اعلي منطقة وعرض الفراغ الملاحي له 120 مترا.

في سياق آخر حذر النائب فيصل الدويسان من ان الشركة التي تتجسس على لبنان هي نفس الشركة التي تدير مطار الكويت من خلال اجهزة التبصيم الآلي ، داعيا إلى ضرورة ابعاد شركة الدانة المشبوهة عن الكويت ، وتساءل : من يقف وراء شركة الدانة في الكويت؟.

وعقب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د . علي العمير على ملاحظات الدويسان بقوله : لاشك ان ملاحظات واسئلة النواب تجد كل تفاعل من السلطة التنفيذية ، ولا يمكن أن نسمح لشركة بأن توصل معلومات عن مواطنين او مقيمين لدولة اخرى ، سواء اسرائيل او غيرها ، واذا النائب فيصل الدويسان لديه معلومات فليبينها لنا .

وقال نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج : من حق كل عضو ان يقدم الاسئلة البرلمانية ، ولكن لوحظ في الفصل التشريعي تأخر الرد على اسئلة الاخوة النواب ، رئيس المجلس تطرق في خطابه الى التعاون ، ولكن بعض الوزراء لا يتعاونون ويهمشون المجلس ويتجاوزون المدة القانونية للرد على الاسئلة البرلمانية .. لذلك ارجو من الرئيس ان ينبه على الوزراء ان يلتزموا بالرد على اسئلة النواب .

وقد وافق مجلس الأمة على رفع الحصانة النيابية عن النائبين عبدالحميد دشتي ونبيل الفضل ، حيث اقر المجلس طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في قضية جنح الصالحية «حصر العاصمة» بأغلبية 17 عضوا ورفض 14 عضوا وامتناع عضو واحد ، كما اقر على طلبا مماثلا برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في قضية «حصر قضائي» بأغلبية 18 عضوا ورفض 14 عضوا.

ولدى مناقشة رفع الحصانة ، قال النائب عبد الحميد دشتي : هناك اشكالية قانونية في التصويت وانا اطعن على نتيجة التصويت وليس هناك نصاب.. تعرفون ما هي القضية هناك من اساء الى السيد السيستاني في جريدة الجريدة التي يراس تحريرها خالد المطيري ..واقول ان المطيري ومحمد الصقر هما من عبثا بنتيجة التصويت وانا من هدات الناس الذين كانوا متجمهرين امام الجريدة هناك بعض نواب التحالف الوطني يضغطون ويعبثون في نتيجة التصويت .

وقال النائب نبيل الفضل : القضية التي يطلب فيها رفع الحصانة عني عن تصريح طلعته اني ضد ان يكون خريجو الشريعة محامين ، وهذا الراي ملتزم فيه ، واذا قبلنا بان يكونوا محامين على ذا ان نقبل بان يكون البيطريون جراحي قلب .

وقال وزير العدل :لاشك انه وفق مبدأ التعاون بين السلطات فان الحكومة لا تملك ان تقف حجر عثرة امام طلب برفع الحصانة من النائب العام ، ولكن هذا لا يعني ان يهدر حق النائب فهناك تصويت هو الحكم .

وقال النائب جمال العمر : يحزنني ما يدور في مجلسنا ، واتمنى من الاخ دشتي ان يعتذر للاخ راكان النصف.

ورد دشتي : اقعد .. اتجنيت انت بدلا ما ان تقوله انت ان يعتذر لي انا ..هذا ياهل عمره 33 سنة .

وعقب النائب فيصل الشايع :احنا ما احد يامر على نا ، وحتي محمد الصقر كنا نرفع عنه الحصانة من 99.

وأوضح الوزير العمير أن الحكومة تصوت منسجمة مع طلب النائب العام ، والحكومة والحكومات السابقة دأبت على تأييد رفع الحصانة .

وقال دشتي : اعتذر لاي اخ صدر مني بحقه اساءة واتمنى ان يشطب من المضبطه .

عايدة السالم

شكر وامتنان ودعاء بالتميز والاتقان ، مشيرة إلى ان «الجائزة في سعيها الى بناء المجتمع المعرفي والابداع الرقمي باستخدام التقنية المعلوماتية ، تستظل برعايتكم السامية وتوجيهاتكم السديدة وتتطلع الى تحقيق طموحاتها المستقبلية ، تلبية للرؤى الحكيمة لسمو الوالد الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني» .

الخالد : لا تهاون

دائما صريحة ومؤكدة ، وتتمثل في انه «لا لمخالفة القانون والآداب العامة وازعاج الآخرين لا للعنف لا للمخدرات لا للرعونة والاستهتار ، لا للفكر المنحرف والدعوات الضالة ، واحترام تعليمات رجال الامن واتباع الارشادات ، واحذر من رفقاء السوء والانسياق وراء الشائعات المغرضة وما يتردد عبر المواقع السيئة للتواصل الاجتماعي».

ويناشد الخالد المواطنين والمقيمين الى ان يكون كل واحد منهم خفيرا على امن ومصالح الوطن ، فالامن مسؤولية الجميع ، مشددا كذلك على ضرورة تعزيز ودعم قدرات وامكانات ورفع مستويات اداء رجال واجهزة الامن، لمواجهة الاعباء والتحديات والتعامل مع المستجدات ، في ظل تنامي ظواهر العنف وتعاطي وادمان المخدرات ، وما يطرأ من سلوكيات دخيلة على المجتمع والافراد وبشكل هاجس لقيادات ورجال واجهزة الامن.

اضاف : «اننا نعول من خلال الحملات التوعوية على دور المجتمعي للاسرة والمدرسة وبث الوازع الديني ، وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية والقدوة الحسنة ، ومراقبة سلوكيات الشباب والتحذير الدائم من رفقاء السوء ، والحرص على توفير كال سبل الرعاية اللازمة لهم وعدم ترك الشباب فريسة الفراغ» .

وقال ان «رجال الامن يدركون تماما حركة التغيير في النهج العام وفلسفة الواقع ، ويعملون على المزيد من التاهل للتعامل بالعلم والتدريب ، مشيرا كذلك إلى دعوته للقيادات الامنية بالنزول للشارع ، لمزيد من المعايشة والتفاعل والاحساس بنبض الشارع».

من جهة أخرى أكد المدير العام للادارة العامة لشؤون الاقامة بالانابة اللواء طلال معرفي ، ان صلاحية اقامة الوافد في البلاد مشروطة بصلاحية جواز سفره، فاذا انتهت مدة صلاحية جواز السفر فان الاقامة تعتبر منتهية وفقا للقوانين.

واوضح اللواء معرفي في تصريح له امس ، ان ذلك من شانه تعريض الوافد للعقوبات المنصوص عليها في المادة «24» من قانون اقامة الأجانب ، والتي تصل الي الحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ، وغرامة لا تقل على 300 دينار ولا تزيد على 600 دينار.

وقال إنه «لوحظ قيام مقيمين بالبلاد انتهت مدة صلاحية جوازات سفرهم وحصلوا على جوازات سفر جديدة ، او قاموا بتمديد صلاحية جوازات سفرهم ، ولم يتقدموا الى ادارة شؤون الاقامة المختصة بتسجيل بيانات جوازات سفرهم ، ونقل معلومات الاقامة من جوازات سفرهم القديمة الي الجوازات الجديدة ، مما يعرضهم لدفع الغرامات المترتبة على ذلك لمخالفتهم أحكام قانون إقامة الأجانب».

ودعا المقيمين الى ضرورة متابعة مدة صلاحية جوازات سفرهم ، والعمل على تجديدها قبل وقت كاف من تاريخ انتهاء مدة صلاحيتها ، ثم التوجه مباشرة لادارة شؤون الاقامة المختصة لتسجيل بيانات تجديد جوازات سفرهم ، ونقل معلومات الاقامة من جوازات سفرهم القديمة الى الجديدة ، مؤكدا ان قوانين الادارة العامة لشؤون الاقامة تصب في مصلحة المواطن والمقيم على حد سواء .

«الاستئناف» أرجأت

في وطنيتهم» ، مشيراً إلى انه لم يستطع الخروج من موقع الندوة إلا بعد أن افسحت له الشرطة .

اضاف أن القضية ليست ادوات فقط بل هي وجود قوات استقرت قرب المجلس ، معتبرا انهم «يتحدثون عن النتائج ولا يتحدثون عن الاسباب والسبب هو أن الدستور قد انتهك».

وتابع السعدون شهادته قائلا: شهادتي بان ما حصل من انتهاك للدستور وتواجد للقوات يلغي أي قضية أخرى.

ومضى قائلا: الأمين العام للمجلس لا يملك ان يامر رئيس حرس المجلس.. والوحيد الذي يملك هذا الحق هو رئيس المجلس.

ونوه إلى أن الجلسات دستوريا تعقد داخل المجلس ، لكن في حالة الضرورة يمكن عقدها خارجه ، وهذا امر يقرره الرئيس ومكتب المجلس، وهذا اجتهاد لأنه لم يسبق أن عقدت الجلسات خارج المجلس بسبب الضرورة.

وتابع السعدون شهادته: لم اطلع على محضر مكتب المجلس الذي قدم البلاغ ولم أكن بحاجة لذلك.. استعرضنا الأوضاع في ذلك الوقت ولم نجد ما يستدعي تعطيل الجلسة التي تلت الأحداث.

واكد أنه لم يستدع من اي جهة بخصوص هذه القضية وهذا المكان الوحيد الذي استدعي إليه للشهادة، كما اكد انه لا يوجد نص أو عرف يحدد من له حق فتح قاعة عبدالله السالم.

وقال إنه في كل الاجتماعات التي لم تقحم القوات الخاصة نفسها فيها لم يحصل بها شيء ، رغم بلوغها أعدادا كبيرة.

وبعد أن انتهى السعدون من الإدلاء بشهادته طلب الدفاع شهادة قائد الحرس وامين عام مجلس الأمة والاستعلام من شركة الهاتف عن الاتصالات الواردة لرئيس الحرس وقت الواقعة.

وغرد السعدون مستشهدا بهذا الآية : «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللهِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ».

وكانت هيئة الدفاع عن المتهمين قد طلبت من المحكمة استدعاء رئيسي مجلس الامة السابقين جاسم الخرافي واحمد السعدون ، لسماع شهادتيهما ، واستمعت المحكمة إلى شهادة الخرافي في جلسة 3 ديسمبر الماضي.

يذكر أن محكمة الجنايات قد قضت في وقت سابق برئاسة المستشار هشام عبدالله ببراءة جميع المتهمين في قضية دخول مجلس الأمة.

صندوق النقد

وقال مدير بعثة الصندوق إلى الإمارات هارالد فينجر الذي يتحدث خلال مؤتمر مالي يحضره كبار المسؤولين الاقتصاديين في الإمارات إن على دول الخليج ضبط الإنفاق الحكومي كإجراء احترازي لكن على نحو تدريجي كي لا تلحق الضرر بالنمو الاقتصادي. واضاف أن الإمارات قد تضطر إلى الاستعانة بأصولها الأجنبية إذا استمرت اسعار النفط عند مستوياتها الحالية أو انخفضت أكثر. ويعتقد أن أصول أضخم صندوق ثروة سيادي لأبوظبي تبلغ نحو 800 مليار دولار.

ثاني هذه التصريحات في الوقت الذي شهد النفط أمس تراجعا مقتربا من 59 دولارا للبرميل ، وذلك للمرة الأولى منذ مايو 2009 مواصلة موجة الهبوط المستمرة منذ ستة أشهر، بينما ساهم تباطؤ نشاط المصانع في الصين وضعف عملات الأسواق الناشئة في تفاقم المخاوف بشأن الطلب على الخام. وتراجع خام القياس العالمي مزيج برنت نحو 50 في المائة عن ذروة عام 2014 عند 115 دولارا للبرميل التي بلغها في يونيو وذلك بسبب وفرة الإمدادات وتباطؤ النمو وتحول في إستراتيجية منظمة أوبك للحفاظ على حصتها في السوق بدلا من دعم الأسعار. وأظهر التقرير تقلص النشاط الصناعي في الصين في ديسمبر للمرة الأولى خلال سبعة أشهر، وهو ما زاد من المخاوف المتعلقة بالطلب، حيث تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة.

التقادم أسقط

بشأن ضريبة دعم العمالة الوطنية عن العامين 2001-2002 ، مبينة أن محكمة أول درجة أصدرت الحكم بعدم سماع الدعوى لسقوطها بالتقادم الخمسي .

الاتحاد الأوروبي

واضاف انه «انطلاقا من دعمه للجهود الدبلوماسية للاتحاد الاوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط ، فقد قرر البرلمان ايضا إطلاق مبادرة «برلمانيون من أجل السلام» ، للجمع بين أعضاء البرلمان الاوروبي ونواب البرلمانين الإسرائيلي والفلسطيني.

وجدد البرلمان دعمه القوي لحل الدولتين ، على أساس حدود عام 1967 ، مع اعلان القدس عاصمة لدولتين احداها إسرائيلية آمنة ، تعيش جنبا إلى جنب مع اخرى فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة في سلام وأمن ، على أساس حق تقرير المصير والاحترام الكامل للقانون الدولي.

كما دان القرار الذي تبنته خمس مجموعات سياسية بأشد العبارات جميع أعمال «الإرهاب» أو «العنف» ، مشددا في الوقت نفسه على أهمية توحيد سلطة حكومة التوافق الفلسطينية ، وحث جميع الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة «حماس» على إنهاء الانقسامات الداخلية.

وشدد القرار على أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي ، ودعا في هذا الشأن الاتحاد الأوروبي للعب دور الميسر الحقيقي لعملية السلام في الشرق الأوسط ، وطلب من الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية السعي للخروج بموقف مشترك للاتحاد الأوروبي لتحقيق تلك الغاية.

من جهة أخرى قضت محكمة العدل الأوروبية امس بشطب حركة المقاومة الإسلامية «حماس» من قائمة المنظمات الإرهابية من اللائحة التابعة للاتحاد الأوروبي.

جاء ذلك في جلسة النقاش التي عقدتها محكمة العدل الأوروبية، صباح أمس الأربعاء، بناء على قضية رفعتها حركة حماس عبر منظمات مناصرة للشعب الفلسطيني، مثلها المحامي آل جلوك عام 2010 تقول إن الاتحاد الأوروبي لم يلتزم بالإجراءات، المتبعة عند إدراج حماس في قائمة الإرهاب عام 2003.

وجاء في حيثيات الدعوى: أن «القرار اتخذ بناء على خطأ في التقييم، وأن حماس انتخبت بشكل شرعي، وأن لوائح الاتحاد الأوروبي لا تسمح بالتدخل في شؤون الدول الأخرى، وأنه تم التعدي على حقوق حركة حماس في الدفاع، وأنه لم يكن هناك اخطار مسبق، كما أن المجلس الأوروبي لم يقدم بيان واضح حول مسببات قراره».

الحوثيون يسيطرون

جماعة الحوثي إلى الالتزام باتفاق السلم والشراكة وسرعة تنفيذ بنوده، وقال في تصريح لقناة «العربية» إنه إذا كان الحوثيون يرون غير ذلك فعليهم الاستيلاء على السلطة وإدارة البلاد بأنفسهم.

وذكر أن مئات المسلحين الحوثيين قد دخلوا، في وقت سابق، إلى مدينة القاعدة في المدخل الشمالي الشرقي لمدينة تعز، بحجة تشييع جثمان أحد الضباط القريبين منهم. وقام المسلحون الحوثيون بعمليات اعتقال ضد ناشطين وتفجير عدد من منازل شيوخ القبائل في المدينة.